آليات مقترحة لترشيد الإنفاق على التعليم الأساسي بسلطنة عمان في ضوء بعض المتغيرات الاقتصادية

تمهيد:

لقد نُظر إلى التعليم قديما – وبخاصة من جانب معظم الاقتصاديين– على أنه مجرد خدمة تقدم للأفراد دون انتظار عائد من ورائها، ومن هنا نُظر إلى الإنفاق على التعليم على أنه استهلاك لا عائد كبير منه، وفي الوقت نفسه نُظر إلى الإنفاق على بناء المصانع واستصلاح الأراضي وغيرها من الأمور المادية على أنها استثمار في جملتها، نظرا لسرعة العائد منها وضخامته في معظم الأحيان، ومن هنا توجهت معظم الميزانيات في الماضي إلى الجوانب أو القطاعات المادية، وأهمل التعليم إهمالا كبيرا.

ولقد أصبح الآن من المعروف أن الصلة بين التعليم والاقتصاد والتنمية وثيقة؛ فالتعليم يسهم في التنمية بصورة مباشرة من خلال ما يقدمه لها من قوى بشرية متعلمة، ومن معارف علمية هي ثمرة البحث العلمي الذي يرتبط بالتعليم، وما يغرسه من مواقف تجاه العمل والتنظيم والمجتمع، ومن جانب آخر فإن الاقتصاد يوفر للتعليم موارده المختلفة (وديع، ٢٠٠٧).

وبمرور الوقت بدأت النظرة إلى الإنفاق على التعليم تتغير تدريجيا، وبدأ مفهوم رأس المال البشري في الشيوع بين علماء الاقتصاد المهتمين بالتربية، حيث زاد الاعتقاد بأن تعليم الإنسان يصقل مهاراته وقدراته ويكسبه العديد من الصفات ومنابع القوة البشرية، ونتيجة لذلك ينظر إلى التعليم في كثير من الدراسات على أنه متعدد الفوائد، فهو يرفع الإنتاجية ويرفع الاستثمار والادخار، ويساعد على تحسين وتوزيع الدخل وتكافؤ الفرص (الحولي، ٢٠١٥). وبالنسبة للتعليم فإنه يتأثر بميزانيات الدول كغيره من القطاعات، لذا تتعدد وتتعمق الأبحاث في علم اقتصاديات التعليم بشكل واضح منذ أوائل الستينيات من القرن العشرين، حتى أصبح هذا العلم واضحا في مجالاته ونظرياته، وزادت الصلة تدريجيا بين هذا العلم وغيره من العلوم التربوية والاجتماعية الأخرى، وتأتي هذه الدراسة الحالية كإضافة جديدة، وذلك عن طريق محاولتها الكشف عن آليات ترشيد الإنفاق على التعليم الأساسي بسلطنة عمان في ضوء متطلبات الجودة وبعض المتغيرات الاقتصادية.

مشكلة الدراسة:

تعتبر الأوضاع المالية الاقتصادية العالمية غير المواتية كما سبق الإشارة إليه من جهة، وما يحتم ذلك من اتخاذ كافة الوسائل التي تكفل الحفاظ على سلامة الوضع المالي للدولة، ويضمن الاستقرار المالي في الوقت نفسه، فقد تم وضع تقديرات الإيرادات والإنفاق في جميع أبعاد ميزانية السلطنة ومنها التعليم.

وقد كشفت وزارة المالية في سلطنة عمان النقاب عن إجراءات ترشيد الإنفاق، التي أقرتها الحكومة منذ مطلع ٢٠١٦ بهدف التخفيف من وطأة انخفاض أسعار النفط، ومحاولة تعويض العجز في ميزانية الدولة، والبالغ 3.3مليار ريـــال عماني، حيث دعت وزارة المالية الوزارات والوحدات الحكومية المختلفة الاستمرار في مراجعة كافة رسوم الخدمات الحالية أخذًا في الاعتبار كلفة تقديم الخدمة والمتطلبات المستقبلية لتطوير تقديمها، وبما يؤدي إلى ترشيد استخدام الخدمات، كما أصدرت وزارة المالية العمانية البيان المالي رقم ٤ لعام ٢٠١٦ في ٧ فبراير ٢٠١٦، بشأن إيقاف برامج البعثات الدراسية على نفقة الوزارات والوحدات الحكومية، ودعت كافة الوزارات والوحدات الحكوميّة تأجيل أية برامج تأهيلية خارجية لموظفيها على نفقة الوزارة أو الوحدة الحكومية، والاستفادة من البعثات الدراسية المركزية والمعتمدة على موازنة وزارة التعليم العالي (إرم نيوز،٢٠١٦)

وصدر أحدث التعميمات عن وزارة المالية بتاريخ ٤/ ٤/ ٢٠١٦ في بيان لجريدة عمان الموجه إلى كافة الشركات المملوكة للحكومة بالكامل بشأن الضوابط المنظمة للمكافآت والبدلات لمجالس الإدارات، ويوجه التعميم بالتوقف عن صرف المكافآت لأعضاء مجالس الإدارة في الوقت الحالي والاكتفاء بالبدل المقرر مقابل حضور اجتماعات المجلس واللجان التابعة وذلك حتى اشعار آخر، وذلك استمرارا للمساعي المبذولة لمراجعة أوجه الإنفاق العام، للتوصل إلى إجراءات تهدف إلى ترشيد وخفض المصروفات ورفع كفاءة وفعالية الإنفاق الحكومي؛ للتقليل من حدة الآثار المترتبة على هبوط أسعار النفط وتخفيفا للأعباء المالية على الخزينة العامة (جريدة عمان، ٢٠١٦)

وحسب ما تشير إليه الميزانية؛ فقد تم تقدير المصروفات الجارية والرأسمالية حسب التخصصات الوظيفية للوزارات المدنية والوحدات الحكومية والهيئات العامة للسنة المالية الحالية، فإن جملة المصروفات المقدرة على مؤسسات التعليم كافة بلغت 3 مليارات ريـــال وتمثل 3,21%من إجمالي الإنفاق العام، وقدرت جملة المصروفات المقدرة على مؤسسات التعليم كافة بـــ 5,2 مليار ريـــال في موازنة السنة المالية 2016م وتمثل 21%من جملة المصروفات، وبما أن نسبة الإنفاق على التعليم بمراحله ومؤسساته كافة من إجمالي الإنفاق العام في موازنة السلطنة لعام ٢٠١٦ هو

الأكبر، رغم تراجع المخصصات المالية على القطاع من موازنة ٢٠١٥ إلى موازنة ٢٠١٦، لذلك وجب أن يكون عائد الإنفاق على التعليم بمراحله كافة ملموسا ويتحقق بجودة مخرجات التعليم، كما لزم تحديد آليات لترشيد الإنفاق على التعليم (جريدة عُمان، ١٠ إبريل ٢٠١٦)

وفي دراسة أجراها المعولي وحازم والبلوشي (Mawali-Al، Hasim،& Busaidi-Al، 2016) حول تأثير قطاع النفط على الاقتصاد العماني على مدى العقود الثلاثة الماضية، وتقديم بعض التنبؤات لمؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية المتعلقة بالاقتصاد العماني، فقد وجدت الدراسة أن قطاع النفط له آثار هامة وإيجابية على جميع القطاعات المشمولة في الدراسة مثل التعدين ومصائد الأسماك والتعليم والصحة والعقارات وغيرها من القطاعات، وقد بدأت الحكومة خطط التنويع الاقتصادي لتقليل تأثير قطاع النفط على الاقتصاد، وبدأت بعدد من الاستراتيجيات طويلة الأمد لتنويع مصادر الدخل، وتعد خطط "رؤية ٢٠٢٠" و"رؤية ٢٠٤٠" استراتيجيتان للتنمية طويلة الأمد التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد للقطاعات غير النفطية، وتضع "رؤية ٢٠٢٠" هدفا طموحا للتنويع الاقتصادي: "يركز على خلق اقتصاد وطني متنوع، يقوم أساسا على الموارد المتجددة، وهو ذات كفاءة عالية ومتكاملة مع الاقتصاد العالمي".

وللتحقق من مشكلة هذه الدراسة قام الباحثون أيضا بدراسة استطلاعية هدفت إلى الوقوف على أثر المتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية على ميزانيات المدارس والمديريات التعليمية بالمحافظات المختلفة في سلطنة عمان، حيث طبقت الدراسة على عينة مكونة من ١٥ فردا، تنوعت العينة بين مديري مدارس، وأخصائي شؤون مالية، ورؤساء الأقسام بدوائر الشؤون المالية، وكان من أهم نتائج الدراسة تقليص المخصصات المالية للمديريات بمختلف المحافظات وجميع المدارس بمختلف مراحلها التعليمية مثل تقليص تكاليف صيانة أجهزة الحاسب الآلي، واللوازم والإمدادات الخاص بهذه الأجهزة، وصيانة الأثاث والمواد المستهلكة من الوسائل التعليمية، والمبالغ المستحقة لتكريم الطلبة المجيدين في التحصيل الدراسي، كما تم إلغاء بند المخصصات العامة.

يتضح مما سبق الحاجة الملحة إلى ترشيد الإنفاق والاستهلاك لتوفير النفقات المخصصة لبنود الصرف في المديريات والمدارس وفق آليات مدروسة في ضوء متطلبات جودة التعليم في السلطنة، وتتمثل مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على آليات ترشيد الإنفاق على التعليم الأساسي بسلطنة عمان في ضوء متطلبات جودة التعليم وبعض المتغيرات الاقتصادية، وبناء على ذلك يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية هي:

- ما مظاهر ترشيد الإنفاق على التعليم الأساسي بسلطنة عمان من وجهة نظر افراد عينة الدراسة؟
- ما معوقات ترشيد الإنفاق على التعليم الأساسي بسلطنة عمان من وجهة نظر افراد عينة الدراسة؟
- ما الآليات المقترحة لترشيد الانفاق على التعليم الأساسي بسلطنة عمان من وجهة نظر افراد عينة الدراسة؟

أهداف الدراسة:

- بيان مظاهر ترشيد الإنفاق على التعليم الأساسي بسلطنة عمان.
- تحديد معوقات ترشيد الإنفاق على التعليم الأساسي بسلطنة عمان.
- التعرف على جهود سلطنة عمان في ترشيد الإنفاق على التعليم.
- تقديم الآليات المقترحة لترشيد الانفاق على التعليم الأساسي بسلطنة عمان.

أهمية الدراسة:

يؤمل أن تساهم نتائج هذه الدراسة في مساعدة:

- المسؤولين بوزارة التربية والتعليم أثناء التخطيط لموازنات التعليم للمحافظات التعليمية بسلطنة عمان.
- المديريات العامة للتربية والتعليم بمحافظات سلطنة عمان في ترشيد الإنفاق على مدارس التعليم الأساسي.
- مديري المدارس في الاستخدام الأمثل لميزانية المدرسة.

منهج الدراسة:

بما أن الدراسة تستهدف تحليل آليات ترشيد الإنفاق على التعليم الأساسي بسلطنة عمان في ضوء متطلبات جودة التعليم وبعض المتغيرات الاقتصادية، فإنّ الباحثين استعانوا بالمنهج الوصفي التحليلي؛ الذي "يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً من خلال التعبير النوعي الذي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أو التعبير الكمي الذي يعطي وصفاً رقمياً يوضح مقدار وحجم الظاهرة " (رمضان، محمد إبراهيم، ٢٠٠٧، ص١٧).

مصطلحات الدراسة:

ترشيد: يقصد به الاقتصاد في الاستخدام الأمثل للموارد وتوجيه الطاقات نحو التحديث، والترشيد عملية اقتصادية وسياسية لحفز الطاقات على المشاركة والعمل على توجيه الطاقات السلبية لتكوين اتجاهات إيجابية منتجة لصالح الفرد والمجتمع (عبد الكافي، ٢٠٠٤، ص٥٠)، ويعرف الترشيد إجرائيا في هذه الدراسة بأنه: حسن التصرف في إنفاق الأموال المخصصة للمؤسسة التعليمية وإحكام الرقابة عليها وإتباع مبدأ الأهميات النسبية والترتيب التفاضلي السليم.

الإنفاق: يقصد بالإنفاق المبالغ النقدية التي تخصص من أجل منفعة عامة، ويمكن تمييز ثلاثة أنواع من الانفاق: نفقات عادية تتضمنها ميزانية الدولة بصورة متكررة، نفقات قومية وتتضمنها ميزانية الدولة، نفقات محلية وتتولاها الهيئات المحلية وتتضمنها الميزانيات الخاصة (البراوى، ١٩٨٧، ص٨٥) ويعرف الإنفاق إجرائيا في هذه الدراسة بأنه: ما ينفق على المؤسسة التعليمية من مال وجهد ونحوه من أجل تسهيل مهامها وتحقيق أهدافها.

الجودة: تعرف الجودة لغويا بأنها "الجيد وهي نقيض الرديء على فيعل وأصله جيود، وجاد الشيء جودة وجودة أي صار جيدا، وأجاد أتى بالجيد من القول والفعل، ويقال أجاد فلان في عمله، والجودة مصدر جاد يجود إذا صار جيدا" (المعجم الوسيط، ١٩٧٢، ص٢٣٥). أما التعريف التربوي: فقد عرفها نشوان (٢٠٠٤) بأنها ترجمة احتياجات الأفراد، ومطالب المجتمع إلى خصائص محددة تكون أساسا لتطبيق نظام الجودة في الميدان التربوي، ومتابعته وتقويمه وتحسينه بصورة دائمة، وتعرفها الدراسة إجرائيا بأنها مجموعة من الأنظمة الفاعلة؛ من أجل تطوير وتحسين عناصر العملية التعليمية بما يحقق تدريب العاملين، ويوفر احتياجات الطلاب، وتوقعات المجتمع، ويحقق أهداف المدرسة بدرجة كبيرة من الإتقان.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على الحدود التالية:

الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على التعرف على مظاهر ومعوقات وآليات ترشيد الإنفاق على التعليم الأساسي بسلطنة عمان في ضوء الاتجاهات المعاصرة.

الحدود المكانية: يقتصر تطبيق الدراسة على مدارس التعليم الأساسي بسلطنة عمان.

الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على مديري مدارس التعليم الأساسي ومساعديهم، وأخصائيي الشؤون المالية، ورؤساء أقسام الحسابات والموازنة بمديرات التربية والتعليم بمحافظات السلطنة.

الحدود الزمنية: تم تطبيق الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني للعام ٢٠١٥/٢٠١٦.

الدراسات السابقة:

تناولت دراسات سابقة موضوع البحث من جوانب متعددة مثل دراسة ميرندا (Mernnda, 2000) لمعرفة مدى مشاركة المؤسسات في التعليم وقياس نموه خلال السنوات العشر من ١٩٩٠ إلى٢٠٠٠ في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أوضحت النتائج أنه خلال هذه السنوات توسعت مشاركة المجتمع في التعليم بشكل فعال وواضح، والتأكيد على أن مشاركة المجتمع بجميع فئاته جزء مهم وحيوي لأي استراتيجية تطويرية لمؤسسات التعليم.

واهتمت دراسة فنسنت (Vincent,2000) بالتعرف على أهمية الانفاق على التجهيزات التعليمية في تجهيز المدراس بأحدث الوسائل التكنولوجية، وتوصلت الدراسة أن الامر يتطلب نفقات كبيرة لمساعدة الطالب على الاندماج في المجتمع التكنولوجي، ووجهت الدراسة النظر لبعض الصعوبات أمام الاستفادة من التجهيزات المدرسية الحديثة ومنها قله خبرة المعلمين والموجهين بالوسائل التكنولوجية المستخدمة.

واعتمدت دراسة كارينتر (Carpenter, 2001) حول قياس جودة التعليم بدلالة المخرجات، على مستوى التحصيل الاكاديمي للطلاب كمؤشر لقياس جودة التعليم، وذلك لدراسة العلاقة بين النفقات التعليمية ومستوى التحصيل الاكاديمي للطلاب، وأثبتت وجود علاقة دالة بين الانفاق على التعليم والتحصيل في القراءة والرياضيات.

وفي دراسة قام بها الين (Allen, 2002) استهدفت وضع تصور لخفض تكلفة استخدام المواد التكنولوجية بالمدارس الثانوية، قامت الدراسة بتحليل تكلفة إنشاء المصادر التكنولوجية بالمدراس الثانوية، وقدمت قائمة بما يمكن خفضه من تكلفة استخدام الأجهزة التي تقوم على استخدام التنافس في شراء الأدوات التكنولوجية.

وقام الرفاعي (٢٠٠٢) بدراسة هدفت إلى الوقوف على أساليب ومصادر تمويل التعليم في العصور الإسلامية الأولى، وقد أوصت الدراسة بأهمية العودة لنظام الوقف على التعليم، مع اقتراح بعض الآليات المناسبة لذلك، مثل الاستفادة من الطلبة

والمعلمين كأحد مصادر التمويل الذاتي من خلال قيامهم بإنتاج بعض الأعمال، والعمل على ترشيد الإنفاق التعليمي.

كما قدم كلارك (Clark, 2002) دراسة هدفت إلى التعرف على الأسباب التي تدفع القطاع الخاص إلى التبرع للمدارس العامة في الولايات المتحدة الأمريكي، وقد توصل البحث إلى ضرورة دعم البرامج الأكاديمية، وتأمين الأجهزة والمعدات،، تقديم المنح الدراسية.

وقدمت الأنصاري (٢٠٠٢) دراسة حول تمويل التعليم والبدائل والمقترحات له، وذلك بدراسة واقع الإنفاق على التعليم في الدول العربية، وتوصلت إلى أهمية تفعيل مساهمة القطاع الخاص، وتبني فكرة المدرسة المنتجة، وتقدمت بتوصيات من أهمها ترشيد الدعم الحكومي للتعليم، ومكافحة الهدر بجميع أشكاله.

كما هدفت دراسة دونز (Downes, 2003) إلى تحديد العلاقة بين إصلاحيات التمويل المدرسي، وتوزيع النفقات التعليمية، ودراسة أثر إصلاحات التمويل المدرسي على تكافؤ الفرص في التعليم، وقد توصلت الدراسة إلى تحسن أداء الطلاب وفقا لسياسات التمويل.

كما أجرى العتيبي (٢٠٠٤) دراسة للتعرف على مدى إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام في السعودية، من خلال الوقوف على واقعه، ومجالاته، ومعوقاته، وكشفت النتائج عن ضعف العلاقة بين إدارات التعليم والقطاع الخاص، وعدم وضوح المطلوب من القطاع الخاص في تمويل التعليم بناء على خطط التنمية.

أما دراسة الطوق (٢٠٠٦) هدفت إلى دراسة موضوع استثمار القطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية، وتناولت مصادر التمويل للتعليم العام على المستويين المحلي والعالمي، واستعرضت التجارب الراهنة لاستثمارات القطاع الخاص للاستثمار في التعليم.

بينما هدفت دراسة الغامدي (٢٠٠٦) إلى التعرف على واقع الإنفاق على التعليم في دول الخليج العربي خلال ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٠م، وحجم الإنفاق على التعليم المتوقع، والمشاركات المجتمعية في تحمل نفقات التعليم، وتوصلت الدراسة إلى أن الإنفاق على التعليم في دول الخليج في تزايد مستمر، يصاحبه تزايد في تكلفة الطالب، مما يشكل ضغطاً قد يصعب الوفاء بمتطلبات النهضة التعليمية.

وهدفت دراسة المعولي وآخرون إلى قياس تأثير قطاع النفط على الاقتصاد العماني، وكذلك تقديم بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية المتعلقة بالاقتصاد العماني، وأشارت أهم النتائج الى أن قطاع النفط يمتد تأثيره الى جميع قطاعات الاقتصاد العماني غير النفطية.

(Al mawali & other, 2016)

التعقيب على الدراسات السابقة:

تتشابه الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في الجانب النظري موضوع البحث، وهو التمويل المدرسي، والتأكيد على ضرورة الأخذ باقتصاديات التعليم وتمويله وترشيد الإنفاق عليه لمواجهة التحديات المعاصرة، كما قصدت بعض الدراسات التعرف على الأنشطة التي تقوم بها بعض المدارس في سبيل التمويل الذاتي.

إن هذه الدراسة تختلف عن سابقاتها من الناحية التطبيقية، حيث ركزت على الواقع الفعلي والجانب العملي والآليات التي تقوم بها إدارة المدرسة من أجل ترشيد الإنفاق على التعليم، واقتصرت في عينتها على مديري المدارس ومساعديهم والإخصائي المالي بالمدرسة وبعض المسؤولين في أقسام الموازنة، للحصول على معلومات تلامس الواقع مباشرة، ومصدرها المسؤولين عن الموازنات المالية المخصصة للمدارس، ومن المتوقع أن تفتح هذه الدراسة المجال أمام مديري المدارس والمسؤولين باب التفكير الجاد، في أهمية ترشيد الإنفاق على التعليم، وتفعيلها لصالح المدرسة والعملية التعليمية.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تحديد المنهج الذي سوف تستخدمه الدراسة وهو المنهج الوصفي التحليلي، والاستفادة من الطريقة والإجراءات التي اتبعتها الدراسات السابقة لتحقيق أهدافها، وتحديد أساليب المعالجة الإحصائية الملائمة لتحليل نتائج الدراسة.

الإطار النظري:

ترشيد الإنفاق سياسة مالية ضرورية في كافة مناحي حياتنا الاقتصادية والاجتماعية وعلى المستويات الفردية والجماعية، وتبدو أهميته أكثر في المؤسسات الاقتصادية الهادفة للربح باعتبارها تنظيما تتاح له موارد بشرية ومالية، ويقوم ببعض المعالجات الإنتاجية بقصد تقديم سلعة أو خدمة مطلوبة مسبقا (هيجان، ٢٠١٤).

أولا: اشكاليات ترشيد الإنفاق في مجال التعليم

الترشيد في مختار الصحاح هو الاعتدال والقصد في الأقوال والأفعال، والإنفاق في لسان العرب هو إنفاق الدراهم أو النقود وصرفها في المجالات المختلفة، والنفقة اسم من الإنفاق، وقد يكون الصرف إذهابا للمال أي استهلاكه وهي نفقة جارية، وقد يكون إذهابا وقتيا على أمل أن يعود معه بربح، وهو الاستثمار وهي نفقة استثمارية (البحيري، ٢٠١٤). ويعرَّف ترشيد الإنفاق Cost Reduction بأنه ضغط مستويات الإنفاق ومعدلات تزايده كي يتمشى مع قدرة المؤسسة ومواردها وذلك من خلال: خفض تكلفة الوحدة المالية للوحدات، في أن الترشيد يتضمن حركة مستمرة لخفض تكلفة الوحدة وتقليل الهدر مع الحفاظ على أفضل مستوى للمنتج.

ثانيا: أهمية دراسة ترشيد الانفاق في مجال التعليم

إن ترشيد الإنفاق يعتبر سياسة مالية ضرورية في كافة مناحي حياتنا الاقتصادية والاجتماعية وعلى المستويات الفردية والجماعية، وتبدو أهميته أكثر في المؤسسات الاقتصادية الهادفة للربح باعتبارها تنظيما تتاح له موارد البشرية والمالية، وتبز أهمية ترشيد الانفاق في مجال التعليم كالتالي: (أخضر، ٢٠١٢)

- الأهمية الاقتصادية: حيث تهدف دراسات ترشيد الانفاق على التعليم على الحفاظ على المال العام والنفقات التعليمية، وصيانتها من الهدر؛ وتعد الأهمية الاقتصادية من أقدم جوانب دراسات ترشيد الانفاق، إذ بدأت إرهاصاتها مع دراسات شوليتز ودينسون وسولو التي اهتمت بالربط بين الدخل القومي الأمريكي والانفاق على التعليم.
- الأهمية السياسية: تتم دراسات ترشيد الانفاق بتوزيع الموارد العامة للدولة ونصيب التعليم منها، وإسهام مصادر الإنفاق المختلفة بين التمويل الحكومي أو من المنح في تمويل الأنشطة التعليمية المختلفة.
- الأهمية الاجتماعية: تهتم دراسات ترشيد الإنفاق على التعليم بتطور الإنفاق على التعليم ومدى تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد في الإنفاق على التعليم، وتدريس الفروق في الإنفاق على التعليم بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة ونصيب الطالب من الإنفاق على التعليم، وعلاقة ذلك بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للطلاب.
- الأهمية التربوية: ترجع أهمية بحوث ترشيد الإنفاق على التعليم إلى أنها جزء مهم في نظام المعلومات التربوية، حيث تقدم المعلومات محاسبية وتربوية تفيد في

صناعة القرار التعليمي وتتعدد اهتمامات بحوث ترشيد الإنفاق على التعليم بين الأغراض التخطيطية والأغراض المحاسبية.

رابعا: معوقات ترشيد الإنفاق على التعليم

يواجه مجال ترشيد الانفاق على التعليم معوقات تتطلب التصدي لها بما يسهم في تمكين البحث التربوي في خدمة اغراض التنمية من ناحية، وتقديم التصور المناسب لتفعيل الاتفاق على التعليم، وإثراء بحوثه في ضوء الاتجاهات الحديثة العالمية من ناحية أخرى، ومن هذه المعوقات: (الجريوي، ٢٠١٥).

- عدم وجود آلية إدارية واضحة لتنظيم جهود المشاركة المحلية في عملية التمويل.
- إن فلسفة التعليم في الوطن العربي التي تقوم على المركزية جعلت الناس يعتمدون على الحكومة في كل شيء يتعلق بالتعليم، وبخاصة في مجال التمويل، وقد ترتب على هذا الأمر ظهور السلبية والاتكالية.
- إن إشكالية الهدر في الإنفاق التعليمي هي من الإشكاليات التي تهدد النظام التعليمي ككل، وتهدد قضية المشاركة المحلية في تمويل التعليم على وجه الخصوص، وذلك لاعتقاد الناس بعدم جدوى المشاركة المحلية نتيجة ما يرونه من جوانب هدر في الإنفاق التعليمي.

خامسا: المتغيرات الاقتصادية المعاصرة وانعكاساتها على التعليم

لقد شهد العالم في الآونة الأخيرة العديد من المتغيرات والمستجدات، والتي تعد مزيجاً من التقدم العلمي والتكنولوجي والثورة المعلوماتية في إطار نظام عالمي جديد يتسم بطابع إنتاجي متميز، وله انعكاساته على مختلف قطاعات العمل والإنتاج في ظل هذه المتغيرات العالمية والإقليمية التي تشكل ملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ومن هذه المتغيرات ما يلي:

- تغير الأدوار الاقتصادية للدولة في ظل اقتصاد السوق الحر: رغم أن اقتصاد السوق الحر يعتمد على توفير كافة السلع والخدمات، وإخضاعها لمعايير الربح والعرض والطلب في ظل تقليص أدوار الدولة الاقتصادية والخاصة بدعم كافة السلع، إلا أن ذلك لا ينطبق على قطاع الخدمات، وخاصة الخدمات التعليمية التي سوف تظل مسئولية الدولة لضمان تحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص (العريني، ٢٠٠٧).
- تزايد حجم التجارة الالكترونية: نتيجة لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيق سبل وآليات ووسائط التجارة الإلكترونية على كثير من المنتجات والتي

ترتبط بمجالات الاقتصاد، فقد انعكس ذلك على التعليم في صورة جامعات افتراضية وجامعات إلكترونية تعتمد على التكنولوجيا في تعليم الدارسين، وتقديم المعرفة لهم عن بعد بواسطة البريد الإلكتروني، وشبكة الإنترنت (المالكي، ٢٠٠٣).

- تحرير التجارة الدولية واتفاقية الجات: في ظل المنافسة العالمية على الإنتاج وزيادة الانفتاح الاقتصادي على العالم وتحرير التجارة الدولية على كافة الأصعدة العالمية والمحلية في إطار تفعيل اتفاقية الجات، فإن السوق العالمية في المستقبل سوف تخضع لعنصر الجودة والتميز فيما يخص جميع عناصر العمل والإنتاج، وهذا يلقي على التعليم مسؤولية التكيف مع تلك التداعيات (العريني، ٢٠٠٧).
- تزايد الاتجاه نحو الخصخصة: وفى إطار الاتجاه المتنامي نحو خصخصة معظم قطاعات العمل والإنتاج، أصبحت خصخصة التعليم توجهاً رئيسياً في العديد من دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، وتتخذ خصخصة التعليم العالي عدة صور منها: ترشيد الإنفاق على مؤسسات التعليم العالي، والتوسع في التعليم العالي الخاص، بالإضافة إلى زيادة الرسوم الدراسية على الطلاب.
- تزايد الآثار المترتبة على العولمة الاقتصادية: وفي ظل تداعيات العولمة الاقتصادية حدثت تغيرات جوهرية في مناحي الحياة المختلفة وخاصة التعليم، باعتباره مسؤولاً عن مواكبة تحولات العولمة الاقتصادية والتكيف مع متطلباتها، وهذا يتطلب تغيير محتوى برامج الإعداد والتكوين العلمي والتكنولوجي والمهني في المؤسسات التعليمية، والاهتمام بتدريب الطلاب تدريبا يلائم الحياة العملية، وتحويل المعارف النظرية إلى أداء عملي يمكنهم من مواجهة التطورات التكنولوجية والاقتصادية المصاحبة للعولمة (المهدي، ٢٠١٣).

سادسا: الخبرات العالمية المعاصرة في ترشيد الإنفاق في مجال التعليم

يعتبر ترشيد الإنفاق على التعلم من المواضيع ذات الأهمية في كثير من الدول المتقدمة، عبر تنفيذها لبعض الاستراتيجيات التي من شأنها أن تساهم في ترشيد الانفاق، ومن هذه الدول: (الرفاعي، ٢٠٠٨)

اليابان: تسهم النقابات المهنية والعمالية بدور كبير في توعية أعضائها بالسياسات التعليمية وبدائل التمويل التعليمي التي تضعها الدولة من أجل النهوض بالتعليم في المجتمع الياباني، وتحدد هذه النقابات المهنية والعمالية لأعضائها الأدوار الهامة لهم لنجاح هذه البدائل وتحقيق مستهدفاتها في المجتمع الياباني، فضلاً عن ذلك فإن النقابات المهنية والعمالية في اليابان تشارك بفاعلية في عملية تمويل التعليم وتقترح سياسات الأجور وساعات العمل بالمدارس.

استراليا: تهتم النقابات المهنية والعمالية بتقديم المعلومات الكافية لأعضائها عن الإنفاقات التعليمية وما يستجد من تحولات مع العمل على أن يدعم أعضاء النقابات المهنية والعمالية هناك اقتراحات الحكومة بشأن ترشيد الإنفاق في مجال التعليم، كما تشارك هذه النقابات في دراسة المشكلات المتعلقة بالتعليم في استراليا وتتولي اقتراح الحلول اللازمة لها.

ألمانيا: تشارك النقابات المهنية والعمالية بالتوعية المستمرة بين أعضائها في مجال الإنفاقات التعليمية والتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليها على المستويين الخارجي والداخلي، وتحاول هذه النقابات المهنية والعمالية على الدوام تزويد الأعضاء بمعلومات كافية عن سوق العمل واحتياجاته المستقبلية من مخرجات التعليم في هذه البلاد، مع إرشادهم إلى كيفية المشاركة في عمليات تمويل التعليم وتحسين الجودة به.

الولايات المتحدة الأمريكية: استحدثت النقابات المهنية والعمالية بالولايات المتحدة الأمريكية نمطاً من الشركات العاملة في إدارة المدارس العامة المصابة بالخلل من أجل ترشيد الإنفاقات عليها وإصلاحها، ومن هذه الشركات شركة (إديسون) ومقرها نيويورك والتي تتولى إدارة التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد وصل عدد المدارس العامة التي تديرها هذه الشركة (١٠٨) مدرسة مقيد بها (٥٧٠٠٠) تلميذ، وتتلقى هذه الشركة تمويلاً حكومياً عن كل تلميذ بهذه المدارس، ونجحت تجربة أن شركة متخصصة تدير المدارس العامة بنفقات مالية أقل نظير منهج دراسي صارم، وأيام دراسية أطول من المعتادة، وتزويد كل فصل في المدارس بثلاثة أجهزة كمبيوتر على الأقل.

سابعا: اتجاهات ترشيد الإنفاق على التعليم

سعت كثير من الدول الى اعتماد سياسات واستراتيجيات لترشيد الإنفاق على التعليم في ضل الازمة الاقتصادية الحالية، وظهرت عدة اتجاهات في هذا الجانب أهمها: (الحولي، ٢٠١٥).

الاتجاه الأول: ترشيد الانفاق في تخصيص الموارد المالية للتعليم:

إن الأساس في تخصيص الموارد المالية للتعليم هو مدى أولوية التعليم حسب أولويات خطة التنمية في الدولة، وتقاس هذه الأولوية بنسبة مخصصات التعليم إلى الانفاق العام في الدولة، وبدلالة الناتج القومي المخصص للتعليم ويسمى هذا المعيار (كفاية التمويل).

الاتجاه الثاني: ترشيد الانفاق في توزيع الموارد المالية المخصصة للتعليم:

ينظر هذا الاتجاه إلى التعليم كمنظومة متكاملة تتكون من عدة عناصر ترتبط ببعضها بعلاقات تبادلية داخل إطار واحد، حيث يستقبل بعض المدخلات التي تتفاعل مع بعضها في إطار ونظم معينة للتحول إلى مخرجات محددة المواصفات.

ويركز الاتجاه الثاني في ترشيد الانفاق على النظرة المنظومة للنظام التعليمي، حيث يتجه الترشيد في توزيع موارد التعليم على عناصر منظومة التعليم وبخاصة: المدخلات والعمليات والمخرجات، وذلك في ضوء مبدأين هما: الفعالية الكفاءة.

ثامنا: متطلبات تطبيق مبادئ الجودة في التعليم

الجودة هي نظام إداري يرتكز على مجموعة من القيم ويعتمد على توظيف البيانات والمعلومات الخاصة بالعاملين قصد استثمار مؤهلاتهم وقدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعي قصد تحقيق التحسن المستمر للمؤسسة، وتشير الجودة في المجال التربوي إلى مجموعة من المعايير والإجراءات يهدف تنفيذها إلى التحسين المستمر في المنتوج التعليمي

ويستعرض بدوي (٢٠١٠) أهم المتطلبات، منها: دعم وتأييد الإدارة العليا لبرنامج إدارة الجودة الشاملة، ووضوح الأهداف وتوجهها، والتبني المشترك لكافة الأقسام بالمنشأة لفلسفة إدارة الجودة الشاملة، وتوجيه المستهلك نحو فكرة العميل يدير المنظمة، وتهيئة مناخ العمل وثقافة المنظمة، وتحسين وتطوير أساليب ونماذج حل المشكلات المتعلقة بالجودة، والابتعاد عن سياسة التخويف قدر المستطاع، وقياس الأداء للإنتاجية والجودة، والإدارة الفاعلة للموارد البشرية بالمنظمة، والتعليم والتدريب المستمر، وتبني الانماط القيادية المناسبة لمدخل إدارة الجودة الشاملة، ومشاركة جميع العاملين في الجهود المبذولة لتحسين الإنتاجية والجودة، وتأسيس نظام معلومات لإدارة الجودة الشاملة.

تاسعا: جهود السلطنة في ترشيد الإنفاق على التعليم

في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة لعام ٢٠١٦، كشفت وزارة المالية في سلطنة عمان النقاب عن إجراءات ترشيد الإنفاق، التي أقرتها الحكومة منذ مطلع العام بهدف التخفيف من وطأة انخفاض أسعار النفط، ومحاولة تعويض العجز في ميزانية الدولة، والبالغ 3.3مليار ريال عماني، حيث دعت وزارة المالية الوزارات والوحدات الحكومية المختلفة الاستمرار في مراجعة كافة رسوم الخدمات الحالية أخذًا في الاعتبار كلفة تقديم الخدمة والمتطلبات المستقبلية لتطوير تقديمها، وبما يؤدي إلى ترشيد استخدام الخدمات.

كما أصدرت وزارة المالية العمانية البيان المالي رقم 4 لعام 2016في 7 فبراير 2016، بشأن إيقاف برامج البعثات الدراسية على نفقة الوزارات والوحدات الحكومية، ودعت كافة الوزارات والوحدات الحكوميّة تأجيل أية برامج تأهيلية خارجية لموظفيها على نفقة الوزارة أو الوحدة الحكومية والاستفادة من البعثات الدراسية المركزية والمعتمدة على موازنة وزارة التعليم العالي (إرم نيوز، 2016)

وحسب ما تشير إليه الميزانية؛ فقد تم تقدير المصروفات الجارية والرأسمالية حسب التخصصات الوظيفية للوزارات المدنية والوحدات الحكومية والهيئات العامة للسنة المالية الحالية، فإن جملة المصروفات المقدرة على مؤسسات التعليم كافة بلغت 3مليارات ريـــال وتمثل 21.3%من إجمالي الإنفاق العام .وقدرت جملة المصروفات المقدرة على مؤسسات التعليم كافة بـــ (2.5)مليار ريـــال في موازنة السنة المالية 2016م وتمثل 21%من جملة المصروفات، وبما أن نسبة الإنفاق على التعليم بمراحله ومؤسساته كافة من إجمالي الإنفاق العام في موازنة السلطنة لعام 2016هو الأكبر رغم تراجع التخصيصات المالية على القطاع من موازنة 2015إلى موازنة 2016لذلك وجب أن يكون عائد الإنفاق على التعليم بمراحله كافة ملموسا ويتحقق بجودة مخرجات التعليم، كما لزم تحديد آليات لترشيد الإنفاق على التعليم (جريدة عمان، 10 إبريل 2016)، وتبين الجداول التالية بعض الإحصائيات ذات العلاقة بالموضوع:

أولا: موازنة التربية والتعليم وفقا للنظام المالي

جدول (1)

تنقسم موازنة التربية والتعليم وفقا للنظام المالي إلى 3أقسام فيما يلي بيانها:

الغرض	المبلغ بالريـــال العماني	النسبة المئوية
أثاث ومعدات مكاتب	556884	8%
أثاث ومعدات مساكن	660196	8%
أثاث ومعدات تعليمية	5824001	80%
سيارات	95450	1%
آلات	47320	1%
أصول ثابتة أخرى	132926	2%
إجمالي	7316778	100%

يتضح من الجدول أعلاه أن الأثاث والمعدات التعليمية تستهلك أعلى نسبة من المخصصات المالية للوزارة حيث تبلغ نسبتها 80%من إجمالي المخصصات، في حين تبلغ نسبة ما ينفق على الأثاث ومعدات المكاتب)الحواسيب وأجهزة الطباعة والأحبار، 8 % (..، وتتساوى معها النسبة المخصصة للأثاث ومعدات المساكن الخاصة بالمعلمين الأجهزة الكهربائية، أثاث المطبخ وأثاث الغرف، ..)، وتتساوى نسبة الصرف للسيارات والآت حيث تبلغ 1%وهي أقل نسبة بين المخصصات جميعها.

وتقوم الوزارة بتحديد المخصصات المالية وإعداد تقديرات الموازنات للمدارس بالمحافظات التعليمية، في ظل الانخفاض الحاد الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط، وفيما يلي بيان بأسس احتساب مخصصات سلف المدارس المعمول بها سابقا والمعتمدة للعام الدراسي .2016 / 2015.

ثانيا: أسس احتساب مخصصات سلف المدارس للعام الدراسي / 2015 2016

جدول (2)

بيان بأسس احتساب مخصصات سلف المدارس المعمول بها سابقا والمعتمدة للعام الدراسي (2016 / 2015دليل الموازنة العامة للمديريات، 2015)

م	البند	الأساس المعتمد للفصل الدراسي الأول من العام 2015/2016	الأساس المعتمد للفصل الدراسي الثاني من العام 2015/2016
1	صيانة أجهزة الحاسب الآلي	75ريـــال	لا يوجد
2	احبار الطابعات	75ريـــال	75ريـــال
3	احبار الات التصوير	60ريـــال	60ريـــال
4	اوراق السحب والتصوير	500ريـــال	500ريـــال
5	المصروفات العامة	50ريـــال	لا يوجد
6	أقلام التحضير والتصحيح	5أقلام×عدد المعلمين×٥ أشهر١٠٠ بيسة	4اقلام×عدد المعلمين٤×أشهر٤٠٠ بيسة
٧	ماسحات السبورات	2ماسحة×عدد الشعب٤٠٠ بيسة	2ماسحة×عدد الشعب٤٠٠ بيسة
٨	مواد مستهلكة من الوسائل التعليمية	عدد الطلبة٥٠٠ فأكثر ١٧٥ ريـــال	عدد الطلبة٥٠٠ فأكثر ١٧٥ ريـــال

م	البند	الأساس المعتمد للفصل الدراسي الأول من العام 2015/2016	الأساس المعتمد للفصل الدراسي الثاني من العام 2015/2016
		أقل من٥٠٠ طالب ١٥٠ ريـــال	أقل من٥٠٠ طالب ١٥٠ ريـــال
٩	تكريم الطلبة المجيدين	١٠٠ ريـــال	عدد الطلبة ٥٠٠ فأكثر١٠٠ريـــال أقل من ٥٠٠ طالب ٥٠ ريـــال
١٠	أقلام السبورة	4أقلام × عدد المعلمين × ٥أشهر× ٤٠٠ بيسة	4أقلام × عدد المعلمين× ٤ أشهر × ٤٠٠ بيسة
١١	احبار آلات السحب	2حبر× ٥ أشهر × ٢٠ريـــال	2حبر× ٤ أشهر × ٢٠ريـــال
١٢	لوازم وامتدادات الحاسب الالي	لا يوجد مختبر ٥٠ ريـــال حلقة ثانية ومستمرة حلقة ثالثة (مختبر ١٥٠ ريـــال –مختبرين٢٥٠ ريـــال – أكثر من ذلك ٣٥٠ ريـــال)	يوجد مختبر ٥٠ ريـــال حلقة ثانية ومستمرة حلقة ثالثة (مختبر ١٥٠ ريـــال –مختبرين٢٥٠ ريـــال – أكثر من ذلك ٣٥٠ ريـــال)
١٣	صيانة أثاث ومعدات تعليمية	١٥٠ ريـــال	عدد الطلبة ٥٠٠ فأكثر ٢٠٠ ريـــال أقل من ٥٠٠ طالب ١٥٠ ريـــال
١٤	صيانة مباني	٢٠٠ ريـــال	عدد الطلبة ٥٠٠ فأكثر ٢٠٠ ريـــال أقل من ٥٠٠ طالب ١٥٠ ريـــال
١٥	تكاليف تدريب	عدد الطلبة ٦٠٠ فأكثر ٢٥٠ ريـــال أقل من ٥٠٠ طالب ٢٣٨ ريـــال	عدد الطلبة ٦٠٠ فأكثر ٢٠٠ ريـــال أقل من ٦٠٠ طالب ١٥٠ ريـــال

م	البند	الأساس المعتمد للفصل الدراسي الأول من العام 2015/2016	الأساس المعتمد للفصل الدراسي الثاني من العام 2015/2016
١٦	تكاليف خدمات أخرى	٥٠ ريـــال	لا يوجد
١٧	المواد والخامات المستهلكة لمواد المهارات الفردية	٢٢٥ ريـــال	عدد الطلبة ٥٠٠ فأكثر ٢٢٥ ريـــال أقل من ٥٠٠ طالب ١٥٠ ريـــال
١٨	مخصصات المدارس المنتسبة لليونسكو	١٠٠ ريـــال	١٠٠ ريـــال
١٩	برنامج صعوبات التعلم	٧٥ ريـــال	٧٥ ريـــال
٢٠	قرطاسية الاختبارات التجريبية	للمدارس التي بها الصفوف (١٢+١١+١٠) عدد الطلبة ٥٠٠ فاكثر ٢٠٠ ريـــال أقل من ٥٠٠ طالب ١٥٠ ريـــال	للمدارس التي بها الصفوف (١٢+١١+١٠) عدد الطلبة ٥٠٠ فاكثر ١٥٠ ريالا أقل من ٥٠٠ طالب ١٠٠ ريـــال
٢١	برنامج الدمج	١٠٠ ريـــال	١٠٠ ريـــال
٢٢	مخصصات التوجيه المهني	أخصائي واحد ٥٠ ريـــال أخصائي فاكثر ٧٥ ريـــال	أخصائي واحد ٥٠ ريـــال أخصائي فاكثر ٧٥ ريـــال
٢٣	برنامج التنمية المعرفية	للمدارس التي بها الصفوف ٥٠ (١٠-٥) ريـــال	لا يوجد
٢٤	خدمة الانترنت	100ريـــال (عدا المدارس التي بها الانترنت السريع)	100ريـــال (عدا المدارس التي بها الانترنت السريع)

يتضح من الجدول أعلاه وجود اختلاف في المخصصات المالية لبعض البنود بين الفصلين الدراسيين الأول والثاني، حيث عدلت هذه البنود لترشيد الإنفاق، ومثال ذلك تم تخفيض النفقات المالية المخصصة لبعض البنود مثل؛ بند أحبار الطابعات، وأحبار آلات التصوير، وأوراق السحب والتصوير، وقد تم إلغاء بعض البنود من موازنة المدارس للفصل الدراسي الثاني مثل؛ صيانة أجهزة الحاسب الالي، تكاليف خدمات أخرى، برنامج التنمية المعرفية المصروفات العامة؛ وهذا دليل على توجه الوزارة نحو ترشيد الإنفاق على التعليم.

ثالثا: نموذج مخطط موازنة لإحدى مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي لفصل دراسي واحد

تنقسم النفقات المخصصة للمدارس إلى نفقات رأسمالية، بحيث تتكفل الوزارة في جميع النفقات الخاصة بإنشاء المباني وإقامة الملاعب والقاعات وغيرها، أما النفقات الجارية الدورية فتشمل المبلغ المخصص للمدرسة من وزارة التربية والتعليم، ويختلف المبلغ من مدرسة إلى أخرى حسب أعداد طلاب المدرسة والمرحلة التعليمية، وفي بعض الأحيان تتحول بعض النفقات الجارية إلى نفقات رأسمالية، مثل: شراء بعض الأجهزة، أو صيانة الأثاث، وفيما يلي مثال لبنود الصرف في مدرسة من مدارس الحلقة الأولى تبلغ كثافتها الطلابية ٦١٠ طالبا وطالبة، ويبلغ إجمالي المخصصات المالية لها ٣١٧٠ ريالا عمانيا:

جدول (٣)

نموذج مخطط موازنة لإحدى مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي لفصل دراسي واحد

المادة	المبلغ	النسبة المئوية
اللوازم التعليمية		
المصروفات العامة	٥٠	%٢
برنامج صعوبات التعلم	٧٥	%٣
المواد المستهلكة من الوسائل التعليمية	١٧٥	%٦
تكريم الطلبة المجيدين في التحصيل الدراسي	١٠٠	%٣
مستلزمات المدرسة		

المادة	المبلغ	النسبة المئوية
اقلام التحضير والتصحيح	١٣٧,٥٠٠	%٤
اقلام السبورة	٤٤٠,٠٠٠	%١٤
ماسحات السبورة	١٨,٤٠٠	%١
اوراق السحب والتصوير	٣١٩,٠٥	%١٠
احبار الطابعات	٣٧٥,٠٠	%١٢
احبار آلات التصوير	٣٠٠,٠٠	%١٠
احبار آلات السحب	٢٠٠,٠٠	%٦
لوازم وامدادات الحاسب الآلي	٥٠,٠٠	%٢
صيانة أجهزة الحاسب الآلي	٧٥,٠٠	%٣
صيانة أثاث ومعدات تعليمية	١٥٠,٠٠	%٥
صيانة المباني	٢٠٠,٠٠	%٦
تكاليف التدريب		
تطوير الأداء المدرسي	١٠٠,٠٠	%٣
التنمية المهنية	١٥٠,٠٠	%٥
مصروفات أخرى		
تكاليف خدمات أخرى	٥٠,٠٠	%٢
الإنترنت	١٠٠,٠٠	%٣
المعتمد للفصل الدراسي الأول ٢٠١٥/٢٠١٦	٣١٧٠,٠٠	%١٠٠

يتضح من الجدول ٣ أن أقلام السبورة وأحبار الطابعات وأوراق السحب والتصوير تستحوذ على النسب الأعلى من موازنة المدرسة وهي على التوالي ١٤%، ١٢%، ١٠%، في حين أن المصروفات العامة وإمدادات الحاسب الآلي وتكاليف الخدمات الأخرى جاءت بأقل النسب في مخصصات الموازنة وهي ٢%.

الدراسات الميدانية:

يتناول هذا البند وصفاً للطريقة والإجراءات المتبعة في تنفيذ الدراسة، وذلك من خلال وصف مجتمع وعينة وأداة الدراسة، والتأكد من صدق وثبات الأداة، وبيان إجراءات الدراسة، والأساليب الإحصائية في معالجة النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة الحالية من مديري مدارس التعليم الأساسي ومساعديهم، وأخصائي الشؤون المالية والإدارية، ورؤساء أقسام حسابات وموازنة بمديرات التربية والتعليم بمحافظات السلطنة للعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦م والبالغ عددهم ٢٩٩٦ فردا، وذلك حسب إحصائية المديرية العامة للتربية والتعليم (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٥).

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية بسيطة بلغت ١٩٠ فردا من المجتمع الأصلي، للكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في آليات ترشيد الإنفاق على التعليم الأساسي بسلطنة عمان والتي تعزى إلى متغير النوع والوظيفة والخبرة، والوصول إلى مقترحات وآليات لترشيد الإنفاق على التعليم الأساسي بسلطنة عمان في ضوء الاتجاهات المعاصرة، وجدول ٤ يوضح توزيع أفراد العينة على المتغيرات.

جدول (٤)

توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغيرات المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة في التدريس، والتخصص

مكان العمل	النوع	الوظيفة				المجموع
		مدير	مدير مساعد	أخصائي	اخرى	
مدرسة حلقة أولى	ذكر	١	١	–	١	٣
	أنثى	١٠	١٣	١١	١	٣٥
مدرسة حلقة ثانية	ذكر	١٤	١٧	٣	٤	٣٨
	أنثى	١٣	١٥	٢	٢	٣٢
مدرسة ما بعد الأساسي	ذكر	١٨	١٤	٣	٢	٣٧

	أنثى	٩	٧	١	–	١٧
أخرى	ذكر	–	–	٢	٢٣	٢٥
	أنثى	١	–	–	٢	٣
المجموع	ذكر	٣٣	٣٢	٨	٣٠	١٠٣
	أنثى	٣٣	٣٥	١٤	٥	٨٧
الإجمالي		٦٦	٦٧	٢٢	٣٥	١٩٠

يتضح من الجدول ٤ أن توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة بلغ ٦٦ مدير ومديرة، في حين بلغ عدد المساعدين ٦٧، وكذلك ٢٢ أخصائي مالي و٣٥ بوظائف أخرى وهي (مدير عام، ومدير دائرة، ورئيس قسم، ومشرف، ومعلم اول)، أما توزيع أفراد العينة حسب متغير النوع فقد بلغ عدد الذكور ١٠٣، وبلغ عدد الإناث ٨٧، وبالنسبة لمتغير مكان العمل فقط بلغ عدد افراد العينة من مدارسة الحلقة الأولى ٣٨، وبلغ عددهم من مدراس الحلقة الثانية ٧٠، أما عدد أفراد العينة من مدارس التعليم ما بعد الأساسي فقد بلغ ٥٤، في حين بلغ عدد افراد العينة من أقسام ودوائر الوزارة ٢٨.

أداة الدراسة:

في ضوء أهداف البحث وبناء على طبيعة البيانات التي يراد جمعها وعلى المنهج المتبع في الدراسة والوقت المتاح، فإن الأداة الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة هي "الاستبانة" حيث يعتبر الاستبيان أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين، واستندت أداة الدراسة "الاستبانة"، في إعدادها إلى الأدبيات التربوية والاقتصادية ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية وقد مرت أداة الدراسة بعدة خطوات حتى أصبحت قابلة للتطبيق الميداني وفق الخطوات التالية:

- تحديد محاور اداة الدراسة وتمثلت في ثلاثة محاور.
- صياغة الفقرات التي تقع تحت كل محور.
- تكونت أداة الدراسة من جزأين: اشتمل الجزء الأول على معلومات عن أفراد العينة تتضمن المتغيرات المستقلة التالية: النوع، والوظيفة، ومكان العمل، وسنوات الخبرة. أما الجزء الثاني فقد تكون من ٣١ فقرة موزعة على ثلاثة محاور وجدول (٥) يوضح وصف المحاور.

جدول (٥)

توزيع عدد الفقرات على محاور الاستبانة

م	المحاور	أرقام الفقرات	عدد الفقرات
١	مظاهر ترشيد الإنفاق على التعليم	١-١١	١١
٢	معوقات ترشيد الإنفاق على التعليم	١٢-٢١	١٠
٣	آليات مقترحة لترشيد الانفاق على التعليم في ضوء متطلبات الجودة	٢٢-٣١	١٠
	المجموع	١-٣١	٣١

الخصائص السيكومترية للاستبانة (الصدق والثبات):

الصدق validity: تم التحقق من صدق الأداة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص بجامعة السلطان قابوس لقياس مدى صدق مفردات الاستبانة، والحكم على مدى وضوح كل عبارة من عبارتها ومدى ارتباطها بالمجال الذي تندرج تحته، وبعد إجراء التعديلات أصبحت الأداة في صورتها النهائية.

وبعد أخذ أراء المحكمين تم تطبيق الأداة على عينة الدراسة، وتم إدخال البيانات في نظام التحليل الإحصائي لاستخراج معامل الارتباط بيرسون بين محاور الدراسة، والجدول رقم ٦ التالي يوضح ذلك.

جدول (٦)

معاملات الارتباط بين محاور الدراسة

م	محاور الدراسة	الكلي
١	مظاهر ترشيد الإنفاق على التعليم	٠،٧٤**
٢	معوقات ترشيد الإنفاق على التعليم	٠،٧٣**
٣	آليات مقترحة لترشيد الانفاق على التعليم في ضوء متطلبات الجودة	٠،٦٨**

ملاحظة: ** توجد علاقة ارتباطية دالة عند مستوى الدالة (٠،٠١).

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن العلاقة بين محاور الدراسة طردية قوية جدا عند مستوى دلالة ٠،٠١ وهذا يدل على جودة محاور وفقرات الدراسة.

يتضح من الجدول أعلاه أن معاملات الارتباط طردية قوية بين الفقرات والمحاور التي تنتمي اليها وهذا يدل على صلاحية فقرات الدراسة وارتباطها بالمحاور، وبالتالي صلاحية الاستبانة للتطبيق.

الثبات Reliability: للتحقق من ثبات أداة الدراسة تم تطبيقها على مجتمع الدراسة، فقد تم احتساب معامل الاتساق الداخلي بطريقة كرو نباخ ألفا لكل محور من محاور الاستبانة كل على حدة وكذلك للاستبانة ككل كما هو موضح في الجدول الاتي:

جدول (٧)

نتائج معامل ثبات الاستبانة بطريقة الفا كرو نباخ

م	المحاور	عدد المفردات	معامل الاتساق الداخلي
١	مظاهر ترشيد الإنفاق على التعليم	١١	٠,٥٥
٢	معوقات ترشيد الإنفاق على التعليم	١٠	٠,٥٠
٣	آليات مقترحة لترشيد الانفاق على التعليم في ضوء متطلبات الجودة	١٠	٠,٥١
	الثبات الكلي للاستبانة	٣١	٠,٦٧

من الجدول (٧) نجد أن معامل ثبات الاستبانة يساوي ٠,٦٧ وهذه القيمة ذات درجة عالية من الثبات في العلوم الإنسانية، ومؤشر على مدى الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة، وعليه اعتبرت الأداة ثابته وصالحة لأغراض هذه الدراسة.

إجراءات تطبيق الدراسة:

بعد التحقق من صلاحية أداة الدراسة والتأكد من صدقها وثباتها وإخراجها في صورتها النهائية تم مخاطبة المكتب الفني للدراسات والتطوير بوزارة التربية والتعليم وذلك لمخاطبة المحافظات التعليمية من أجل تسهيل مهمة تطبيق أداة الدراسة، وتم توزيع الاستبانة ورقيا وكذلك إلكترونيا في شهر إبريل لعام ٢٠١٦، وتم بعد ذلك إدخال البيانات والتعامل معها إحصائيا باستخدام برنامج SPSS.

المعالجات الاحصائية للبيانات:

تم معالجة البيانات المستخلصة من الاستبانة على أساس طبيعة الدراسة وأسئلتها والأهداف التي سعت إلى تحقيقيها باستخدام برنامج الرزمة الاحصائية SPSS حيث تم ترميز المتغيرات المستقلة على النحو التالي:

- النوع: ذكر، انثى
- الوظيفة: مدير مدرسة، مساعد مدير، أخصائي مالي، أخرى (مدير عام، ومدير دائرة، ورئيس قسم، ومشرف، ومعلم اول).
- مكان العمل: مدرسة حلقة أولى، مدرسة حلقة ثانية، مدرسة ما بعد الاساسي، أخرى (أقسام ودوائر وزارة التربية والتعليم).
- سنوات الخبرة.

نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها:

يتضمن هذا البند عرض نتيجة التحليل الإحصائي في شكل جداول والتعليق عليها وفقاً لأسئلة الدراسة، وكذلك مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها وذلك على النحو التالي:

لتحديد درجة الموافقة في هذه الدراسة تم استخدام مقياس ثلاثي؛ ولتحديد طول الخلية تم حساب المدى (٣-١=٢)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس؛ للحصول على طول الخلية الصحيح أي (٢/٣=٠،٧) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (الواحد الصحيح)؛ لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، ويمثل الجدول رقم ٨ التالي توزيع المقياس:

جدول (٨)

المعيار المعتمد في تفسير نتائج متوسطات تقدير أفراد العينة.

الدرجة	مدى الدرجات	المستوى

١	١ر٠٠ – ١ر٦٦	منخفضة
٢	١ر٦٧ – ٢ر٣٣	متوسطة
٣	٢ر٣٤ – ٣ر٠٠	مرتفعة

إجابة السؤال الأول الذي ينص على ما يلي: ما مظاهر ترشيد الإنفاق على التعليم الأساسي بسلطنة عمان من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

قام الباحثون بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة، بالإضافة إلى الرتبة للمحاور الأربعة، كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من الفقرات التي تشكل كل محور من المحاور الأربعة، ويمثل الجدول رقم ٩ التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الدراسة الأربعة.

جدول (٩)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لمحاور الدراسة

م	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
٣	آليات لترشيد الإنفاق على التعليم في ضوء متطلبات الجودة	٢,٦١	٠,٢٥	١	مرتفعة
١	مظاهر ترشيد الإنفاق على التعليم	٢,٤٢	٠,٢٦	٢	مرتفعة
٢	معوقات ترشيد الإنفاق على التعليم	٢,٤١	٠,٣٤	٣	مرتفعة
	الاستبانة بشكل عام	٢,٤٨	٠,٢٠	–	مرتفعة

ويتضح من الجدول ٩ أن تقديرات أفراد عينة الدراسة حول آليات ترشيد الانفاق على التعليم الأساسي جاءت بدرجة مرتفعة وذلك بمتوسط حسابي ٢,٤٨ وانحراف معياري ٠,٢٠، وقد جاءت تقديرات أفراد عينة الدراسة على محاور الاستبانة الثلاثة بدرجة مرتفعة وذلك بمتوسطات حسابية تنحصر ما بين ٢,٦١-٢,٤١ وانحراف معياري تراوحت ما بين ٠,٣٤-٠,٢٥ ويعزى ذلك أن الإنفاق على التعليم الأساسي بسلطنة عمان بحاجة إلى ترشيد.

وقد جاء أعلاها متوسطا هو المحور الثالث " آليات لترشيد الإنفاق على التعليم في ضوء متطلبات الجودة " وذلك بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي ٢,٦١ وانحراف معياري ٠,٢٥، بينما جاء المحور الاول "مظاهر ترشيد الإنفاق على التعليم" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي ٢,٤٢ وانحراف معياري ٠,٢٦ وذلك بدرجة مرتفعة، وجاء المحور الثاني "معوقات ترشيد الإنفاق على التعليم" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي ٢,٤١ وانحراف معياري ٠,٣٤ وهو بدرجة مرتفعة.

كما تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموفقة لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الأول كما هو موضح بالجدول ١٠.

جدول (١٠)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الأول:
مظاهر ترشيد الإنفاق على التعليم

م	الفقرات	المتوسط	الانحراف	الرتبة	المستوى
٧	رفع الكفاءة الإدارية عن طريق التنمية المهنية للإداريين والعاملين في مجال التعليم	٢,٨١	٠,٤٨	١	مرتفعة
٣	قياس مدى فعالية نفقات التعليم في تحقيق الأهداف.	٢,٧٢	٠,٥٠	٢	مرتفعة
٥	توزيع موارد التعليم في ضوء مبدأ الكفاءة والفعالية	٢,٧١	٠,٥٥	٣	مرتفعة
٦	تكييف التعليم مع حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.	٢,٦٨	٠,٥٦	٤	مرتفعة

٢	التوسع في استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في مجال التعليم.	٢,٦٧	٠,٥٨	٥	مرتفعة
٤	الحد من الهدر التربوي المادي	٢,٦٥	٠,٥٨	٦	مرتفعة
١١	دمج بعض لجان العمل لتقليص المخصصات المالية.	٢,٦٣	٠,٥٩	٧	مرتفعة
٩	تقليص النفقات المخصصة للاحتفالات والمكافآت.	٢,٤٧	٠,٦٩	٨	مرتفعة
٨	تقنين النفقات المالية المخصصة للاحتياجات التربوية.	٢,٢٥	٠,٧٨	٩	متوسطة
١٠	إلغاء البعثات الخارجية والاقتصار على بعثات وزارة التعليم العالي.	١,٦٧	٠,٧٦	١٠	منخفضة
١	تقليص أعداد الكوادر الإدارية والتدريسية.	١,٣٧	٠,٦٣	١١	منخفضة

يتضح من الجدول ١٠ أن استجابة افراد عينة الدراسة للمحور الأول " مظاهر ترشيد الإنفاق على التعليم" جاء بمستوى مرتفع، وتراوحت متوسطات الفقرات بين متوسط حسابي ٢,٨١ بانحراف معياري ٠,٤٨ كحد أعلى للفقرة السابعة " رفع الكفاءة الإدارية عن طريق التنمية المهنية للإداريين والعاملين في مجال التعليم" وجاءت في المرتبة الاولى، ويعزى ذلك إلى قلة الكوادر الإدارية المسؤولة عن الشؤون المالية وكذلك قلة الخبرات والكفاءة والفعالية، كما جاءت الفقرة الأولى بمتوسط حسابي ١،٣٧ كحد أدنى بانحراف معياري ٠,٦٣. كما يمكن أن يعزى ذلك إلى أن الكفاء المهنية تؤثر بطريقة مباشرة على ترشيد الإنفاق التعليمي خاصة في إنجاز المهام ودقتها وعدم تكرارها وقلة الأخطاء فيها وكل هذا يرشد الإنفاق بطريقة مباشرة إضافة إلى الكفاءة في أداء هذه المهام مما يثر ايضاً ولو بطريقة غير مباشرة على ترشيد الإنفاق على التعليم، بينما جاء ترتيب الفقرة الاولى منخفضاً ربما لأن في تقليص العدد تأثير على كفاءة العمل من جهة وتعطيل للوقت من جهة أخرى خاصة إذا كانت الأعداد الموجودة على قدر متطلبات العمل من الأيدي العاملة كل في منصبه دون زيادة أو نقصان مع الوضع في الحسبان الأعداد المتزايدة من المتعلمين في المراحل التعليمية المختلفة.

نتائج السؤال الثاني:

للإجابة على السؤال الثاني الذي ينص على ما يلي: ما معوقات ترشيد الإنفاق على التعليم الأساسي بسلطنة عمان من وجهة نظر افراد عينة الدراسة؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموفقة لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الأول كما هو موضح بالجدول ١١.

جدول (١١)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات السؤال الثاني: معوقات ترشيد الإنفاق على التعليم.

م	الفقرات	المتوسط	الانحراف	الرتبة	المستوى
١٧	قصور التخطيط الاستراتيجي الموجه نحو ترشيد الإنفاق على التعليم.	٢,٥٣	٠,٦٢	١	مرتفعة
١٩	قلة الكوادر البشرية المؤهلة لتخطيط ترشيد الإنفاق على التعليم.	٢,٥١	٠,٦٦	٢	مرتفعة
٢٠	محدودية الثقافة المجتمعية حول ترشيد الإنفاق على التعليم.	٢,٤٨	٠,٦٠	٣	مرتفعة
١٤	ضعف الثقافة المدرسية المؤيدة لترشيد الإنفاق على التعليم.	٢,٤٧	١,٥٠	٤	مرتفعة
٢١	قلة توجيه الإدارات المدرسية إلى مفهوم التعليم المنتج المعتمد على التخطيط الاقتصادي السليم.	٢,٤٢	٠,٦٥	٥	مرتفعة
١٣	تعدد المطالب لتحسين أحوال المعلمين وتحسين الظروف التعليمية داخل المدرسة.	٢,٤٢	٠,٧٤	٦	مرتفعة
١٦	ضعف الآلية الإدارية لتنظيم المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم.	٢,٤٠	٠,٦٩	٧	مرتفعة
١٥	غياب التخطيط السليم في تنمية الموارد الذاتية للمدرسة.	٢,٣٣	٠,٦٧	٨	متوسطة
١٨	تعدد الجهات المختلفة المشرفة على التعليم.	٢,٣١	٠,٧٥	٩	متوسطة
١٢	الاعتماد على المصادر الحكومية في تمويل التعليم بشكل أساسي.	٢,٣٠	٠,٩٠	١٠	متوسطة

يتضح من الجدول (١١) أن استجابة افراد عينة الدراسة على السؤال الثاني "معوقات ترشيد الإنفاق على التعليم؟ " جاء بمستوى مرتفع، وتراوحت متوسطات الفقرات بين متوسط حسابي ٢,٥٣ بانحراف معياري ٠,٦٢ كحد أعلى للفقرة ١٧ "قصور التخطيط الاستراتيجي الموجه نحو ترشيد الإنفاق على التعليم" وجاءت في المرتبة الأولى، ويعزى ذلك الى لعدم وجود خطة واضحة حول كيفية الترشيد في النفقات الخاصة بالمدارس، كما جاءت الفقرة ١٢ بمتوسط حسابي ٢,٣٠ كحد أدنى بانحراف معياري ٠,٩٠. كما أنه يمكن أن يعزى ذلك إلى أنه كثيرا ما توضع الخطط قصيرة وطويلة الأجل ولكنها لا تدخل حيز التنفيذ الفعلي مما يعوق تحقيق الهدف منها إضافة إلى انه أحياناً يوجد خلل في هذه الخطط أو ربما لا تراعي الظروف المحيطة والإمكانات المتاحة، أما الرتبة التي حصلت عليه الفقرة رقم ١٢ كحد أدني فربما يعود ذلك إلى ضعف التمويل الأهلي والخاص ومشاركته للتمويل الحكومي في العملية

التعليمية مما يجعل القطاع الحكومي وحده هو الذي يتكفل بهذه النفقات ومع تزايدها يصبح هذا عائقاً نظراً لضعف الإمكانات المتاحة في ظل تزايد النفقات.

نتائج السؤال الثالث:

إجابة السؤال الثالث الذي ينص على ما يلي: ما الآليات المقترحة لترشيد الانفاق على التعليم الأساسي بسلطنة عمان من وجهة نظر افراد عينة الدراسة؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموفقة لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الثالث كما هو موضح بالجدول (١٢).

جدول رقم (١٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات السؤال الرابع: آليات مقترحة لترشيد الإنفاق على التعليم في ضوء الاتجاهات المعاصرة.

	الفقرات	المتوسط	الانحراف	الرتبة	المستوى
٢٩	مشاركة القطاع الخاص في تمويل بعض المشاريع التربوية.	٢,٩٣	٠,٢٨	١	مرتفعة
٢٧	البحث عن مصادر جديدة للمشاركة في الإنفاق على التعليم.	٢,٩٠	٠,٣٥	٢	مرتفعة
٢٨	تمويل بعض البرامج التربوية من قبل منظمات دولية مثل اليونسكو.	٢,٨٢	٠,٤٨	٣	مرتفعة

	الفقرات	المتوسط	الانحراف	الرتبة	المستوى
٢٢	تحويل المدرسة من مؤسسة استهلاكية إلى مؤسسة منتجة.	٢,٨٠	٠,٤٦	٤	مرتفعة
٣١	استثمار مرافق المدرسة أثناء المواسم الصيفية في تنفيذ بعض المشاريع المجتمعية.	٢,٨٠	٠,٥١	٥	مرتفعة
٢٤	إحكام الرقابة على المخصصات المالية لصيانة الأبنية المدرسية.	٢,٧٦	٠,٥١	٦	مرتفعة
٢٣	ترشيد استخدام التجهيزات المدرسية المتنوعة.	٢,٥٥	٠,٦٥	٧	مرتفعة
٢٥	إعادة استخدام الكتب المدرسية لأكثر من مرة.	٢,٥١	٠,٧٢	٨	مرتفعة
٢٦	دمج الفصول الصغيرة والاستفادة من اقتصاديات الحجم.	٢,١٢	٠,٨٠	٩	متوسطة
٣٠	خفض كلفة الساعات التدريسية.	١,٩٩	٠,٨٦	١٠	متوسطة

يتضح من الجدول (١٢) أن استجابة أفراد عينة الدراسة على السؤال الثالث " آليات مقترحة لترشيد الإنفاق على التعليم بسلطنة عمان " جاء بمستوى مرتفع، وتراوحت متوسطات الفقرات بين متوسط حسابي ٢,٩٣ بانحراف معياري ٠,٢٨ كحد أعلى للفقرة ٢٩ " مشاركة القطاع الخاص في تمويل بعض المشاريع التربوية" وجاءت في المرتبة الأولى، ويعزى ذلك إلى وجود فجوة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي في البحث عن المصادر البديلة حول تمويل التعليم والنفقات الازمة، وجاءت الفقرة٣٠ بمتوسط حسابي ١,٩٩ كحد أدنى بانحراف معياري ٠,٨٦. كما يبين ذلك أهمية مشاركة القطاع الأهلي بجانب القطاع الحكومي في تمويل التعليم والإنفاق عليه، خاصة في ل تزايد الأعباء المقاة على عاتق الحكومة من جهة وفي ظل تزايد نقات التعليم من جهة أخرى. أما الترتيب الذي حصلت عليه الفقرة (٣٠) فلعله يعزى إلى أن النفقات والكلفة الخاصة بالساعات التدريسية ربما يؤدي تخفيضها إلى التأثير على جودة العملية التعليمية خاصة في ظل تزايد النفقات ومتطلبات الجودة في العملية التعليمية من أجهزة وأدوات ورواتب ينبغي أن تكون كافية للكادر التعليمي حتى يتاح له التفرغ للعملية التعليمية والجودة في القيام بها.

الآليات المقترحة لترشيد الإنفاق على التعليم الأساسي بسلطنة عمان:

يتضح مما سبق الحاجة الملحة إلى ترشيد الإنفاق والاستهلاك لتوفير النفقات المخصصة لبنود الصرف في المديريات التعليمية المختلفة والمدارس وفق آليات مدروسة في ضوء متطلبات جودة التعليم في سلطنة عمان، وفيما يلي بعض الآليات والاستراتيجيات المقترحة لتنفيذها:

- تحويل المدارس إلى وحدات إنتاجية ومساهمة للدخل، من خلال تقديم العديد من المشروعات التي يمكن أن تندرج تحت هذا التوجه، فمن الممكن أن تنشئ المدرسة متجراً صغيراً، أو مقهي للإنترنت، أو مركزاً للتدريب على الكمبيوتر، أو التدريب على فنون التطريز والتفصيل والخياطة، أو تقوم بإنتاج بعض المصنوعات الجلدية أو الخشبية أو الورقية، كما يمكن الاتفاق مع مصانع الأغذية لتغليف وتعليب منتجاته، كما يمكن لإدارات المدارس التفكير في بناء أماكن حول أسوار مدارسها وتأجيرها لغرض بيع الأدوات المدرسية والكتابية وأجهزة الحاسب الآلي أو حتى الإعلان عنها، ويمكن استثمار مرافق المدرسة وتأجيرها في المواسم الصيفية، وزيادة صلاحيات مديري المدارس في إدارة المخصصات المالية، ومن هذا العائد يتم الإنفاق على الخدمات التعليمية الخاصة، كما يمكن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال ترشيد الإنفاق على التعليم التي تعتمد على التمويل الذاتي للمدرسة.
- خصخصة بعض الخدمات التعليمية، كمجال صيانة الأبنية المدرسية ومتابعتها بصفة دورية للحفاظ على جودتها أطول فترة ممكنة، فيترك لأطراف الشراكة المجتمعية مهام الصيانة نظير نفقات رمزية تدفع دورياً لهذه الأطراف، وتأكيد دور الشراكة المجتمعية في الإنفاق على الخدمات التعليمية المختلفة.
- تبني فلسفة الاستثمار في الصناعات التعليمية ومنها إقامة مصانع خاصة بالتربية والتعليم تعمل على تزويد المدارس بالأثاث المدرسي متعدد الاستخدام، وكذا الأجهزة المعملية، وشراء مستلزمات الوزارة والمديريات والمدارس وفق الاحتياجات الفعلية، وتقنين توزيع الأدوات والوسائل على المدارس واختيار الشركات المناسبة لإنتاج الوسائل والأدوات المدرسية.
- البحث عن موارد إضافية للإنفاق على التعليم، مثل العمل على تشجيع المجتمع المحلي على المساهمة في تمويل التعليم، فالشراكة المجتمعية في هذا السياق يمكن أن تساهم في إدارة التمويل بالمدارس، كأن يتم تنفيذ بعض المسابقات بين المدارس تتعلق بترشيد الإنفاق على التعليم، فالمؤسسة التعليمية، ينظر إليها في ضوء هذا الفكر، على أنها شركة بين أفراد البيئة المدرسية من

ناحية، وبين الطلاب وأولياء أمورهم وأعضاء المجتمع المحلي من ناحية ثانية.

- تفعيل المخصصات المالية للتعليم من خلال نقل صنع قرار صرف الأموال المخصصة لكل مدرسة إلى مجلس الآباء والمعلمين ويرأسه مدير المدرسة، ويشترك في عضويته المعلمين وأولياء الأمور بهذه المدرسة، إلى جانب اشتراك أعضاء من المجتمع المحلي في هذا المجلس، إضافة إلى استطلاع آراء أولياء الأمور في أوجه الصرف.
- المحاسبة والمساءلة بخصوص استخدام مخصصات التمويل الحكومي للمدارس مثل الأمور المتعلقة بإنفاق المخصصات المالية للمدارس كالصيانة والأثاث، واتباع آليات لترشيد الإنفاق مثل الاستغناء عن الإصدارات الورقية للمجلات والدوريات وتشجيع استخدام النسخ الالكترونية، ووضع ضوابط إدارية ومالية أكثر صرامة للحد من غياب الموظفين كالخصم ومدى استحقاق الترقيات، وكذلك تقليل إقامة الاحتفالات في الأماكن المكلفة، وحينئذ تستطيع المدارس اتخاذ قرارات أكثر كفاءة فيما يتعلق بكيفية إنفاق الأموال المخصصة لها، حيث تستطيع هذه المدارس تحديد احتياجاتها الفعلية والأولويات الملحة بصورة أفضل من السلطات التعليمية الأعلى.
- رفع كفاءة المخرجات التعليمية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال ربط الحوافز والمكافآت الشهرية للمعلمين بمقدار الإنجاز التعليمي الذي يحققونه لتلاميذهم، فكلما زادت المعارف والمهارات التي اكتسبها الطلاب، تزيد الحوافز والمكافآت المقدمة للمعلمين، والتي يتم ربطها سلفاً بميزانيات المدارس، ويشرف على منحها لهؤلاء المعلمين لجان شراكة من أعضاء المجتمع المحلي، ويمكن أن يكون هذا التوجه عاملا مرتبطا بجودة التعليم.
- إنشاء مراكز تدريب تخصصية تقدم برامج تتعلق بمجالات الإنفاق على التعليم، وكيفية الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ويتم إلحاق مديري المدارس ومساعديهم والأخصائي المالي إلى تلك الدورات والبرامج، مع مراعاة تقليل البرامج الإنمائية التي لا يوجد لها جدوى واضحة في العملية التعليمية.
- مساهمة القطاع الخاص في تقديم برامج تستهدف إدارات المدراس فيما يتعلق بمجالات تمويل التعليم والإنفاق عليه، فمن شأن المشاركة المجتمعية والقطاع الخاص المساهمة في زيادة الوعي المجتمعي بأهمية المساهمة والمشاركة في الإنفاق على التعليم، من خلال تقديم الدعم للمتدربين، ونشر الإعلانات التوعوية.

المراجع:

أخضر، أروى علي (٢٠١٢). المدرسة المنتجة في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية مقترح تطبيقي (رسالة ماجستير غير منشورة). الرياض، جامعة الملك سعود.

الأنصاري، إيمان علي (٧ مايو ٢٠٠٢). تمويل التعليم بدائل ومقترحات- ورقة عمل مقدمة إلى ندوة عمل التربويين والاقتصاديين وتحديات المستقبل. الدوحة، قطر.

البحيري، خلف محمد (٢٠١٤). اقتصاديات التعليم. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

بدوي، محمد فوزي (٢٠١٠). إدارة التعليم والجودة الشاملة. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع.

البراوى، راشد (١٩٨٧). الموسوعة الاقتصادية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

جريدة عمان (١٠ إبريل ٢٠١٦). مؤشرات مهمة لتطوير التعليم الأساسي.

الجريوي، سمية (٢٠١٥). تقويم جهود مدراء ومديرات مدارس التعليم العام لزيادة مصادر التمويل المدرسي. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، ٤(٣).

حسين، سلامة عبدالعظيم (٢٠٠٨). الجودة الشاملة والاعتماد التربوي. القاهرة: دار الجماعة الجديدة.

الحولي، عليان الحولي (٢٠١٥)، اقتصاديات التعليم. غزة: الجامعة الإسلامية.

الرفاعي، سعد سعيد (٢٠٠٢) مصادر وأساليب تمويل التعليم في العصور الإسلامية الأولى)دراسة نظرية(رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية. قسم الإدارة والتخطيط التربوي. جامعة أم القرى: مكة المكرمة.

الرفاعي، عقيل محمود (٢٠٠٨). تطوير التعليم العام وتمويله دراسات مقارنة. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

رمضان، محمد إبراهيم (٢٠٠٧). البحث التربوي: أسس وتحليل وتطبيقات. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

الطوق، سناء عبد العزيز (٢٠٠٦). استثمار القطاع الخاص في تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية هدف استراتيجي لتنويع مصادر التمويل (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الملك سعود، الرياض.

عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح (٢٠٠٤). معجم مصطلحات عصر العولمة. القاهرة: الدار الثقافية للنشر.

عبدالله بن محمد المالكي، "العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي"، مجلة التوثيق التربوي، تصدرها وزارة التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية، العدد الثامن والأربعون، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، ص ص١٥٥، ١٥٦.

العتيبي، فهد عباس (٢٠٠٤). إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الملك سعود، الرياض.

العجمي، محمد حسنين (٢٠٠٨). استراتيجيات الإدارة الذاتية للمدرسة والصف. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

العريني، سارة إبراهيم (٢٠٠٧/١). أثر العولمة على التعليم الجامعي في الوطن العربي. المؤتمر الدولي السابع لتكنولوجيا المعلومات، المنصورة، جمهورية مصر العربية.

عطية، محسن علي (٢٠٠٨). الجودة الشاملة والمنهج. عمَان: دار المنهج.

علي، أسامة محمد؛ ومرسي، محمد أبوح سيبة (٢٠١٠). إدارة الجودة الشاملة للإصلاح. القاهرة: العلم والايمان للنشر والتوزيع.

الغامدي، عبدالله مغرم (٢٠٠٦). الإنفاق على التعليم ومشاركات المؤسسات المجتمعية في تحمل تكاليفه لمواجهة متطلبات النهضة التعليمية في دول الخليج العربي. الرياض: مكتب التربية بدول الخليج.

فلية، فاروق عبدة (٢٠٠٣). اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة. عمان: للنشر والتوزيع والطباعة.

في قضايا الإنفاق على التعليم (ب ت). مكة المكرمة: جامعة أم القرى، تاريخ الاسترجاع ٨/ مايو/٢٠١٦ من https://old.uqu.edu.sa/page/ar/157185

مجيد، سوسن؛ والزيادات، محمد (٢٠٠٨). الجودة في التعليم. عمَان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

محمد متولي غنيمة، الوضع الراهن واحتمالات المستقبل، القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي- دراسات وبحوث(١)، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٦، ص١١١.

مدرسة درة العلم للتعليم الأساسي حلقة أولى (٢٠١٥). مخطط ميزانية مدرسة. محافظة شمال الباطنة: ولاية الخابورة.

المليجي، رضا إبراهيم؛ والبرازي، مبارك عواد (٢٠١٠). الجودة الشاملة والاعتماد المؤسسي. القاهرة: مكتبة عالم الكتب للنشر والتوزيع.

المهدي، مجدي صلاح طه (٢٠١٣). اقتصاديات الجودة التعليمية. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

موازنة ١٠ إبريل (٢٠١٦): صحيفة البلد، سلطنة عمان، تاريخ الاسترجاع 6/إبريل 2016/من35587/http://albaladoman.com

هيجان، علي جمال الدين (٢٠٠٠). اقتصاديات التعليم الواقع والمأمول. الكويت: غرفة تجارة وصناعة الكويت.

وادي، حداد (١٩٩٧). عولمة الاقتصاد وتكوين المهارات وأثرها على التعليم، مستقبليات (١٠١)، المجلد٢٧، العدد١، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، ص ص٤٠،٣٩.

وديع، عدنان (٢٠٠٧). اقتصاديات التعليم. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

Allen, W, (2002 .(Outcome Assessment of the Athletic Training Education Program of Illinosis state University of VMHEP Accreditation .Illinois: Office of Education Research and Improvement.

Carpenter, J (2001). Development of Structural Equation Model to Identify the Relationship Between Expenditures and Student Performance in Texas public schools" D.A.I Voi NO. 19, p 3402.

Clark, Kathleen.(2002). A public secondary school model to Access private-sector funding, A Dissertation Presented to Pepperdine University.

Downes, Thomas. (2003). School Finance Refrom and School Quality: Lesson From Vermont, NCES, Development in School Finance, Fiscal proceeding from the Annul State Data, p93-117.

Lee, Namchul, Education and Labor Market in Knowledge-Based Economy of Korea, Journal Of American Academy Of Business Cambridge, Vol.11, No.1 Mar 2006, Pp. 92- 102.

Mernnda, Danielm Partnership (2000). A Decade of Growth and Change, The National Association Of Partners in Education.

Nasser Al-Mawali & Hasim, Haslifah Mohamad, Al-Busaidi, Khalil (2016). Modeling the Impact of the Oil Sector on the Economy of Sultanate of Oman. International Journal of Energy Economics and Policy Vol 6 • Issue 1 • 2016

Vincent. P (2000). Sustaining Education Technology. Illinois: Office of Education Research and Improvement.

William. M (2000). The Total Cost of Ownership. American School and University , Vol. 22, No 6.

Wilson, Kathryn, The Effects of School Quality on Income, Economics of Education Review, Vol. 21, Issue. 6, December 2002, Pp. 579-588.